التعليم العالي في اليمن ..أداة التنمية وطريق المستقبل

أكثر من (195) ألف طالب وطالبة التحقوا بالجامعات الحكومية خلال الاعوام الـ 37 الماضية منهم 55475 طالبة

إنشاء (6)جامعات حكومية خلال عهد الوحدة و(95)كلية منها (36) علوم تطبيقية و(591) علوم إنسانية

صنعاء / عبد الواحد الضراب – عبدالله بخاش:

يشكل التعليم العالي أحد أهم التحديات في بلادنا حيث يزداد سنويا عدد الطلاب من خريجي الثانوية العامة بشكل كبير ، ولذا تولي الدولة التعليم العالي اهتماما خاصا اذ يعتبر الرافد الأساسي للمجتمعات بكافة احتياجاتها ومتطلباتها المهنية والتنموية، ويعد المسئول الأول عن تأهيل الكفاءات في جميع المجالات العلمية ، ومقياس التطور الحضاري للمجتمعات من خلال مستوى الإنجاز العلمي والإنتاج المعرفي وما يحدثه التعليم العالي من تطور في بناء المهارات الإنسانية والقدرات البشرية ، لذا فقد تم إنشاء العديد من الجامعات والكليات الحكومية في مختلف محافظات الجمهورية .

وتعود نشأة التعليم العالي في بلادنا إلى مطلع العقد السابع من القرن الماضي أي بعد قيام ثورتي السادس والعشرين من سبتمبر 62 الرابع عشر من اكتوبر 1963م.

وتمثل ذلك بإنشاء جامعة صنعاء 1970م ،كما تأسست في نهاية العام نفسه كلية التربية العليا بعدن وتلاها تحويل معهد ناصر للعلوم الزراعية إلى كلية ناصر للعلوم الزراعية في عام 1972م وقد مثلت هاتان الكليتان نواة لجامعة عدن التي تأسست عام 1975م .

وقد شهدت الجامعتان تطوراً كبيراً بعد ذلك امتد إلى عدد من المحافظات ففي عام 1973 – 1974م أنشئت كلية الآداب وكلية التجارة والاقتصاد فيما أنشئت كليتا الطب والهندسة في 1983 – 1984م .

كما شهدت الأعوام التالية إنشاء العديد من كليات التربية في تعز والحديدة وإب وحجة ، وذلك لتغطية احتياجات البلاد من الكوادر المؤهلة للعمل في الحقل التربوي وتغطية العجز في التعليم الأساسي والثانوي ، وظل التعليم الجامعي مقصوراً على جامعتي صنعاء وعدن وفروعهما في بعض المحافظات حتى عام 1990م ، وقد بلغ عدد الكليات في الجامعتين معا قبل إعلان الوحدة اليمنية المباركة (19) كلية ، منها(11) كلية في جامعة صنعاء و(8) كليات في جامعة عدن .

وتوزعت الكليات بحسب النوع إلى (7) كليات تطبيقية و(12) كلية علوم إنسانية ، وفيما بلغ إجمالي الطلاب الدارسين في الجامعتين في العام 1990م (39.990) طالباً وطالبه ، بلغ أعضاء الهيئة التدريسية من اليمنيين في الجامعتين (1073) عضواً .

أساس التنمية البشرية

ومع بزوغ فجر الوحدة اليمنية المباركة في الـ 22 من مايو 1990م أخذ التعليم الجامعي مساحة كبيرة من اهتمام القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ / علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية كونه الأساس في التنمية لأي بلد في العالم ، حيث شهدت السنوات القليلة من عمر الوحدة 1990م – 2007م توسعاً كبيراً في إنشاء مؤسسات التعليم العالي والذي تمثل بتأسيس (6) جامعات حكومية إلى جانب جامعتي صنعاء وعدن وهي :

(جامعة تعز 1995م ، جامعة ذمار 1996م ، جامعة إب 1996م ، جامعة الحديدة 1996م ،جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا 1996م ، وجامعة عمران 2007م) وقد صاحب هذه الزيادة في عدد الجامعات زيادة كبيرة في إجمالي عدد الكليات التي بلغت (95) كلية تطبيقية وإنسانية ، أفتتح منها (76) كلية بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة .

ومما يميز المرحلة الثانية بعد تحقيق الوحدة المباركة هو إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في أول حكومة لدولة الوحدة حيث تتولى الكثير من المهام والاختصاصات كاقتراح السياسة العامة للدولة في مجال التعليم العالي ومتابعة تنفيذها والأشراف والرقابة على مؤسسات التعليم العالي وإعداد مشاريع القوانين والأنظمة وإصدار التعليمات اللازمة لتنظيم جميع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ، وتعزيز الاستقلال المالي والأكاديمي والإداري للمؤسسات التعليمية الأكاديمية الحكومية والأهلية ووضع المعايير والشروط الخاصة بالاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي والإشراف على تنفيذها ، والتصديق على برامج واتفاقيات التعاون العلمي والثقافي بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في اليمن وجامعات ومؤسسات البحث العلمي في الدول الشقيقة والصديقة ، كما تتولى منح الرخص اللازمة للجامعات الأهلية والأجنبية لمزاولة عملها وفق التشريعات المنظمة والاعتراف بمؤسسات التعليم العالي العربية والأجنبية ، ومعادلة الشهادات الصادرة من مؤسسات التعليم العالي اليمنية والتصديق عليها ،وكذا تنفيذ قانون البعثات وتنفيذ اتفاقيات التعاون العلمي بين اليمن والدول الشقيقة والصديقة .

كما تقدم الوزارة خدمات البعثات مثل خدمة منح التبادل الثقافي للطلاب الوافدين إلى اليمن ،وكذا المنح الدراسية للطلاب اليمنيين الدارسين في الخارج ، وكذلك خدمة الإستمرائية للحصول على الماجستير أو الدكتورة .

أرقام ومؤشرات

ولم يقتصر هذا التوسع بالتعليم الجامعي على التعليم الحكومي فقط ، بل فتح المجال للقطاع الخاص من خلال تشريعات وأنظمة وقوانين للاستثمار في مجال التعليم الجامعي ، حيث أصدرت وزارة التعليم العالي (15) ترخيصاً تم بموجبها افتتاح (15) جامعة وكلية أهلية تضم (55) كلية ابتداء من عام 1993م .

كما زاد عدد الكليات في الجامعات الحكومية من (19) كلية عام 1990م الى (95) كلية عام 2007م ، منها 36 علوم تطبيقية و95 علوم إنسانية ، مما يعني أن نسبة التوسع في التعليم الجامعي الحكومي والأهلي بلغت (66٪) منذ قيام الوحدة المباركة.

كما بلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم من اليمنيين وغير اليمنيين خلال عام 2007م (5.813)عضو تدريس منهم (779) عضواًمن غير اليمنيين ويمثلون ما نسبته (13٪) من إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم . يعمل منهم (426) عضو في جامعة صنعاء و (647) في جامعة عدن منهم (18)عضواً بدرجة أستاذ ، (95) أستاذاً مشاركاً ، (404) أساتذة مساعدين ، (278) مدرساً ،و(314) معيداً.

وقد زاد العدد إلى (5034) عضواً ومساعداً في 7 جامعات حكومية أخرى عام 2007م ، منهم (181) أستاذاً، و(480) أستاذاً مشاركاً، (1917) أستاذاً مساعداً، (786) مدرساً، (1670)معيداً بزيادة تصل الى (369٪) عما كانت عليه عام 1990م.

كما زاد عدد الإناث من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم من (153) عضواً ومساعداً عام 1990م بنسبة (14٪) إلى (833) عضواً عام 2007م بنسبة (16٪) من إجمالي أعضاء هيئة التدريس وبزيادة تصل الى (425٪) عما كان عليه العدد عام 1990م .

إقبال متزايد

ونظرا لتزايد أعداد مخرجات التعليم الثانوي سنوياً وزيادة الطلب على التعليم الجامعي وضرورة التوسع في افتتاح التخصصات العلمية التي يحتاجها سوق العمل المحلي والإقليمي ، فقط قامت وزارة التعليم العالي بالتوسع في سياسة القبول ورفع الطاقة الاستيعابية المخططة للقبول في العام الدراسي 2006 2008-م الى (65.517) طالب وطالبه ، بينما بلغ إجمالي المقبولين فعلياً (55844) طالب وطالبه تمثل الإناث منهم ما نسبته (29.8٪) من إجمالي المقبولين .

وبحسب الإحصائيات الرسمية فقد بلغ إجمالي عدد الطلاب المقبولين خلال الأعوام 1970 2007-م (195023) طالباً وطالبه يصل عدد الإناث منهم (55475) طالبه ويمثلن (28.4٪) من إجمالي الملتحقات بالجامعات الحكومية ككل .

كما شهد مجال التعليم الجامعي توسعاً كبيراً من خلال ازدياد عدد المتخرجين من الجامعات الحكومية حيث بلغ (25225) متخرجاً عام 2005 2006-م نسبة الإناث منهم (31.8٪) من إجمالي عدد المتخرجين .

وقد ساهمت الجامعات الحكومية والأهلية في العقود الثلاثة الماضية إلى حد كبير في توفير الكوادر الوطنية المؤهلة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص والسوق الإقليمي، واستطاعت إحلال كوادر وخبرات محلية بدلاً عن الكوادر الأجنبية والعربية.

فيما تشمل إجراءات المكافحة معالجة الحيوانات ورش الحظائر بالمبيدات والتوعية والتدريب الزراعي

(6253) حالة تدويد بذبابة الدودة الحلزونية في محافظتي صعدة وحجة حتى الآن

التشخيص المخبري للعينات المرسلة أثبت أنها يرقات ذبابة الدودة الحلزونية (العالم القديم)

صنعاء / بشير الحزمي :

قال الدكتور / محمد أحمد الحداد – مدير صحة الحيوانات بالإدارة العامة للثروة الحيوانية بوزارة الزراعة والري في تصريح خاص لصحيفة «14أكتوبر» إنه قد تم اتخاذ العديد من الإجراءات الخاصة بمكافحة حالات التدويد بالدودة الحلزونية في محافظتي حجة وصعدة ، وقد شملت تلك الإجراءات معالجة الحيوانات المصابة بالتدويد ، ورش الحيوانات ، والحظائر بالمبيدات الخاصة ، والتوعية للمزارعين عبر حلقات توعوية وتوزيع الملصقات الإرشادية حول الذبابة الحلزونية والوقاية منها وتدريب المزارعين على عملية الفحص والتفتيش الدوري للقطعان والإبلاغ عن أي حالات تدويد إلى اقرب مركز بيطري أو الى غرفة العمليات المركزية في صنعاء .

واشار إلى انه قد تم جمع عينات من يرقات الذبابة الحلزونية حيث تم تشخيصها في المختبر البيطري المركزي بصنعاء ، وثبت أنها يرقات ذبابة الدودة الحلزونية(العالم القديم) وتأكد ذلك من قبل المتحف الطبيعي في بريطانيا بعد أن أرسلت إليه بعض العينات لتشخيصها وانه قد تمت عملية المكافحة في المرحلتين الأولى والثانية بالتعاون مع مشروع الدعم الزراعي اليمني التابع للوكالة الأمريكية للتنمية والذي تكفل بإرسال العينات للمختبر الطبيعي في بريطانيا .

واكد أن عملية المكافحة تجري على قدم ساق وأنها مازالت متواصلة حتى الساعة في محافظة صعدة في مديريات الظاهر،رازح،شذى،حيدان،ساقين، مجز وكذا في محافظة حجة في مديريات مستبا، أسلم ، خيران المحرق، وشحة ،كشر، شرق عبس) .

ونوه إلى أن إجراءات المكافحة التي قامت بها الإدارة العامة للثروة الحيوانية بوزارة الزراعة والري لمكافحة حالات التدويد بذبابة الدودة الحلزونية في محافظتي صعدة وحجة كانت قد بدأت في بداية شهر ديسمبر 2007م ومازالت سارية حتى اليوم حيث تم خلال هذه الفترة إنزال نحو (42) فريق عمل بيطري الى (838) قرية في المديريات المذكورة في المحافظتين وان فريق العمل الواحد يتكون من بيطريين اثنين وسائق .

وقال مدير صحة الحيوان بالإدارة العامة للثروة الحيوانية إن عدد حالات التدويد بذبابة الدودة الحلزونية التي سجلت خلال فترة عمل الفرق البيطرية في المحافظتين قد بلغت (6253) حالة ، كما أن إجمالي عدد الحيوانات التي تم معالجتها (99629) حيواناً ، وأن عدد الحظائر التي رشت بالمبيدات الخاصة هي (3020) حظيرة ، عدد العينات لمرسلة للتشخيص المخبري هي (19) عينة.

وأشار إلى أن هناك خطة طارئة لعام 2008م وخطة شاملة مستمرة لمكافحة ذبابة الدودة الحلزونية قدمت الى مجلس الوزراء هذا الأسبوع مع تقرير عاجل حول الوضع الراهن لحالات التدويد بذبابة الدودة الحلزونية في محافظتي صعدة وحجة وان مجلس الوزراء قد اقر في جلسته هذا الأسبوع تشكيل لجنة مشتركة من وزارة الزراعة والري ووزارة الصحة العامة والسكان والإدارة المحلية والمالية للإشراف على عملية المكافحة والوقاية من هذه الآفة في المحافظات المستهدفة وبالتنسيق مع المجالس المحلية ..آملا في نجاح كل الجهود المبذولة لمكافحة هذه الآفة والوقاية منها والقضاء عليها نهائياً.

في تقرير التنمية البشرية 2007م 2008-م

التغيرات المناخية ...خطر يهدد البيئة والتنمية البشرية

في حالة زيادة درجة الحرارة تتضاعف الفيضانات على المناطق الساحلية

صنعاء / عبد الواحد الضراب :

يمثل تغيير المناخ تهديداً للبشرية بأسرها وسيتحمل الفقراء الثمن البشري الأفدح والأكثر إلحاحاً على الرغم من أنهم غير مسئولين عن الدين الأيكولوجي المتراكم ، ويتجه العالم اليوم نحو نقطة فاصلة يمكن أن تلقي بالدول الأكثر فقراً في العالم ومواطنيها الأكثر فقراً في هاوية سحيقة ، سيعاني فيها مئات الملايين من البشر من سوء التغذية وندرة المياه والتهديدات الإيكو لوجية والخسائر الهائلة في الارواح ، ويشكل تغير المناخ تهديدات خطيرة تواجهها البشرية وتتمثل في انهيار النظم الزراعية ، نتيجة لزيادة التعرض للجفاف وارتفاع درجة الحرارة وسيتعرض نحو (600) مليون شخص لخطر سوء التغذية ، كما ستواجه مناطق جنوب الصحراء الكبرى والمناطق شبه القاحلة خطر هلاك الإنتاج الزراعي فيها بنسبة (26٪) بحلول عام 2060م ، كما سيواجه (1.8) بليون شخص آخرون ندرة مصادر المياه ، مع نشوء المخاطر الصحية وتعرض ما يقرب من (400) مليون شخص لخطر الإصابة بالملاريا .

ويقول تقرير التنمية البشرية 2007 2008-م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن أكثر من بليون من سكان العالم يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً ، كما يعاني حوالي (28٪) من أطفال البلدان الأقل نمواً في العالم من نقص الوزن والتقزم ، ويمكن لـ 32 دولة من (147) تحقيق هدف الألفية للتنمية الخاص بوفيات الأطفال ،وهناك أكثر من (80٪) من سكان العالم يعيشون في بلدان تزداد فيها فجوة الدخل بين الفقراء والأغنياء.

إن تغير المناخ هو قضية التنمية البشرية التي تقف نصب أعين أجيالنا القادمة ، وسيؤثر سلباً على الجهود الدولية لمكافحة الفقر، ونحن نشهد اليوم وبشكل مباشر ما يمكن أن يكون بداية انتكاسة كبيرة في التنمية البشرية في حياتنا حيث يضطر الملايين من أفقر البشر في العالم في الدول النامية إلى التكيف مع آثار تغير المناخ ، لكن التعرض المتزايد للجفاف والعواصف الشديدة والفيضانات والتوتر البيئي يعيق جهود فقراء العالم لبناء حياة أفضل لأنفسهم ولأطفالهم.

ويعتبر الاحترار العالمي دليلاً مع أننا نحمل جو الأرض فوق طاقته على التحمل وتتراكم مخزونات الغازات الدفيئة التي تحبس الحرارة في جو الأرض بمعدل لم يسبق له مثيل ، ومن الممكن أن يرتفع متوسط درجات الحرارة في العالم خلال القرن الحادي والعشرين بأكثر من 5 درجات مئوية ،إن الإحترار العالمي يحدث بالفعل وقد زادت درجات الحرارة العالمية بحوالي (0.7) درجة مئوية منذ بداية الحقبة الصناعية ومعدل الزيادة في تسارع.

ويشير التقرير إلى أنه في حالة زيادة درجة حرارة الأرض بمقدار (3 - 4) درجات مئوية سيضاف ما بين (134) و(332) نسمة إلى عدد السكان المتضررين من فيضان البحر على المناطق الساحلية ، ويحتمل أن تحدث عواقب لارتفاع منسوب البحر بمقدار متر واحد ففي دلتا مصر إمكانية نزوح (6) ملايين من السكان وغمر حوالي (4500) كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية ،أما في فيتنام فسيتم نزوح (22) مليون من السكان وفي بنغلادش (18٪) من مساحة الأراضي يمكن أن يغمرها الفيضان بما يؤثر في حياة (11٪) من السكان ،أما جزر المالديف فأكثر من (80٪) من مساحة الأراضي تقع في منسوب أقل من متر واحد فوق مستوى سطح البحر .

تختلف الدول بشكل كبير من حيث مساهمتها في الانبعاثات التي تزيد من حجم المخزونات الجوية من الغازات الدفيئة ، فالدول الغنية التي تمثل (15٪) من سكان العالم تتحمل مسئولية ما يقارب من نصف إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بينما يقود النمو المرتفع في الصين والهند إلى تقارب تدريجي في الانبعاثات الإجمالية.

ويؤكد تقرير التنمية البشرية 2007 - 2008م أن الفقراء يعانون وسيعانون أكثر من غيرهم بسبب تغير المناخ ، حيث يعتبر المناخ مسألة مستعجلة وضرورة ملحة تقتضي التدخل الفوري ، وعلى الدول الغنية أن تخفض انبعاثاتها بنسبة (30٪) بحلول عام 2020م وبنسبة (80٪) بحلول عام 2050م.

ولفت التقرير إلى أن تزايد درجات الحرارة العالمية بمعدل 3 - 4 درجات مئوية سيؤدي إلى نزوح (332) مليون شخص بشكل دائم أو مؤقت بسبب الفيضانات ، ويمكن أن يتأثر جراء ذلك ما يزيد على (70) مليون شخص في بنغلادش و 6 ملايين في شمال مصر و22 مليون في فيتنام ،ويمكن أن يتعرض 400-220مليون شخص إضافي للملاريا وهو مرض يؤدي إلى وفاة حوالي مليون شخص سنوياً.

وبينما يتحمل الفقراء في عالم اليوم معظم وطأة تغير المناخ ،ستواجه الإنسانية جمعاء مخاطر أثر الاحترار العالمي في المستقبل القريب ،وسيتغير التراكم السريع للغازات الدفيئة في جو الأرض بشكل أساس التنبؤ بالمناخ بالنسبة للأجيال القادمة.

ويذكر التقرير بان تزايد إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون ترفع حجم المخزون وترفع درجة الحرارة حيث تزايدت تركيزات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو بمقدار (1.9جزء في المليون سنوياً) بحيث ناهزت (379جزء في المليون عام 2005م. وتم تقدير ميزانية الكربون للقرن الحادي والعشرين بحوالي (1.456) جيجا طن لتفادي تغير المناخ الخطر.

ويقدر مسار المستدام للإنبعاثات المطلوبة منسوباً لعام 1990م كالتالي ، على مستوى العالم تخفيض الانبعاثات بمعدل النصف بحلول عام 2050م) حيث تصل الانبعاثات إلى أعلى مستوى عام2020م ، أما على مستوى الدول الغنية فسيكون تخفيض الانبعاثات بنسبة 20٪ بحلول عام 2050م وعلى مستوى الدول النامية سيكون تخفيض الانبعاثات بنسبة (20٪) بحلول عام 2050م).

انهيار النظم الزراعية وتعرض 600مليون شخص لخطر سوء التغذية بفصل ارتفاع درجة حرارة

توصيات

ويوجه التقرير دعوته إلى الحكومات بتبني وتعزيز معايير أكثر حزماً على إنبعاثات المركبات والإنشاءات والأدوات الكهربائية .

كما يوصي التقرير الدول النامية بتطبيق أهداف بروتوكول كيوتو ضمن الفترة المحددة مع وضع اتفاقيات إضافية لخفض إنبعاثات غازات الدفيئة بمعدل 80٪ على الأقل بحلول عام 2050م، كما يوصي بتطوير تعاون دولي من أجل تحسين الحصول على خدمات الطاقة الحديثة وتقليل الاعتماد على الكتلة الإحيائية التي هي المصدر الرئيسي للطاقة، وتقليل معدل الزيادة في إنبعاثات الكربون في الدول النامية من خلال تقوية إصلاحات قطاع الطاقة بدعم من التمويل ونقل التقنية ، بالإضافة إلى توفير (86) بليون دولار أمريكي على الأقل في تمويل جديد وإضافي للتكيف عن طريق التحويل من الدول الغنية الى الفقيرة بحلول عام 2016م من اجل حماية التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية ،ووضع التكيف مع تغير المناخ في قلب إطار كيوتو لما بعد 2012م وشراكات دولية للحد من الفقر وتنفيذ سياسات ميزانية كربون مستدامة ،وتعزيز إطار التعاون الدولي وغيرها من التوصيات .